

إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تحت إشراف السيد الأمين العام للمجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

حرمان أسرة السيد أحمد البزيدي بن عبد القادر من الاستفادة من قطعة أرضية مجهزة في
تجزئة الحرية بإقليم جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيدة الوزيرة المحترمة، أنه في إطار عمليات إعادة إيواء قاطني دور الصفيح بدوار الليل التابع لجماعة جرسيف، حددت اللجان الإدارية المختصة الفئة المستهدفة بناء على إحصاء سنتي 2006 و2008، بهدف تمكين الفئات الاجتماعية الهشة من قطع أرضية مجهزة بتجزئة الحرية تخول لها إمكانية البناء والحصول على سكن لائق وفق ما ينص عليه الفصل 31 من الدستور: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في ... السكن اللائق ...".

وحيث أنه السيدة الوزيرة المحترمة، وفي سياق ترحيل هذه الأسر، استفاد المواطنات والمواطنين القاطنين بدوار الليل من هذا البرنامج، إلا أن بعض الأسر مازال تنتظر، ومن بينها أسرة السيد أحمد البزيدي بن عبد القادر الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ZG5601، التي كانت تقطن بالمنزل الصفيحي رقم: 486 منذ تشييد البنايات الأولى بهذا الدوار، وهي الأسرة المتكونة من أبوين و 11 ولدا، جلهم متزوجين.

وحيث أن المعني بالأمر مايزال قاطنا رفقة أبنائه المتزوجين في السكن الصفيحي وفي ظروف مأسوية يرثى لها، رغم تسجيله ضمن لائحة المستفيدين برسم إحصاء سنة 2006، في وقت استفاد فيه جيرانه من قطع أرضية وقاموا ببناء منازل عصرية تليق بهم.

وحيث أن اللجنة المختصة تدعي أحقية ابن المعني بالأمر المسمى محمد، والحال أن الأمر يتعلق بأسرة واحدة من بين عدة أسر تقطن بذات المنزل الذي يعتبر هو مالكة.

وحيث أن المعني بالأمر قام بمراسلة مختلف المصالح الإدارية المتدخلة في هذا الملف بما في ذلك السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان، ومؤسسة العمران، دون أن يتوصل بأي رد رسمي.

لذا أسألكم السيدة الوزيرة المحترمة:

ما هي مبررات وأسباب حرمان أسرة السيد أحمد البزيدي بن عبد القادر الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ZG5601 من الاستفادة من قطعة أرضية مجهزة في دوار الليل بإقليم

جرسيف رغم كونه المالك الحقيقي للمنزل الصحفي رقم: 486؟

.ولماذا لا يتم التجاوب من طرف مصالحكم مع مراسلات المواطنين والمواطنات والرد عليها وفق ما

يكفله لهم الدستور؟

.وما هي الآجال الزمنية والإجراءات العملية التي ستعتمدها وزارتكم لتصحيح الوضع، وتمكينه من

قطعة أرضية مجهزة في تجزئة الحرية من أجل بناء سكن لائق؟

[المرفقات]

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد